ورقة عمل مقدمة الى

المؤتمر الدولي السنوي للعام 2022

مؤتمر هيئة مكافحة الفساد

مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية

تكاملية..... انتماء.....مسؤولية.....التزام

مقدم من

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية

دور الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية في تجسيد حكم محلي رشيد

إعداد وتقديم

م. عبد الله عناتي

المدير التنفيذي للاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية

محتوى الورقة

الملخص للورقة

المقدمة

دوافع ومحفزات الاتحاد لتقديم الورقة للمؤتمر

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية تبنى ويتبنى الحكم الرشيد

دور الاتحاد في مأسسة بيئة حقيقية للحكم الرشيد في الهيئات المحلية

منظومة رقابية موحده تدعم وتساند الحكم الرشيد

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية أسس وحدة الدعم الفني والقانوني

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية الراعي الماسي لتطوير قادة العمل في الهيئات المحلية

النتائج والتوصيات

الملخص للورقة

تهدف هذه الورقة الى ابراز دور الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية "الاتحاد" في تعزيز مفاهيم وثقافة الحكم الرشيد لدى الهيئات المحلية الفلسطينية "الهيئات" كونه المظلة الرسمية لتمثيل الهيئات وحماية مصالحها ومصالح مجتمعاتها. وقد حمل الاتحاد هذه الرسالة منذ البداية وقام بنقلها عبر مختلف الوسائل والأساليب المتاحة للهيئات لتمكينها من تعزيز كافة قواعد ومبادئ الحكم الرشيد والممارسات الفضلى فيها. وان الاتحاد ينظر الى مشاركته في العديد من البرامج المتخصصة في الحوكمة والشفافية والنزاهة وتحفيز الهيئات وموظفيها على المشاركة في النشاطات المتعلقة بها كأدوات مهمة حقق من خلالها نتائج وأثار إيجابية قد انعكست على أداء الهيئات وعلى الصالح العام، ويحق للاتحاد أن يدعي بأن الهيئات المحلية وبناؤها المؤسسي التنظيمي واداءها اليوم ليس كما هو سابقا وليس ما هو معهود وما نسعى بالوصول اليه، فما زال البناء والتطوير مستمرا وهذا هو جوهر الورقة المقدمة لمؤتمركم وفحواها.

المقدمة

تحتل الهيئات المحلية مركزا هاما ومكانة مرموقة في القانون الأساسي الفلسطيني حيث اعتبرها القانون احدى الأجهزة التنفيذية للدولة وما ذلك الا لكونها الجهاز الأقرب للمواطن لتقديم خدمات وهي الاقدر على الاستجابة في انجاز احتياجاته وتلبية طلباته ضمن إطار تنموي مستدام. ان استقرارها وديمومتيها وتطورها نابع من صميم الشعب ومن وجدانه لكونها جاءت بإرادته وباختياره وشريطة ان تكون المسائلة المحلية (المجتمعية) هي روح الهيئات المحلية ومحور ارتكازها حماية لإنجازاتها ودفاعا عن مصالحها. وقد اثبت الهيئات المحلية قدرتها على الاستجابة السريعة للمجتمعات المحلية سواء خلال اعمال التدمير التي ينفذها الاحتلال – وخاصة الاجتياح- او في ظل التعامل مع جائحه كورونا وكانت الهيئات المحلية الجبهة الامامية دائما وبرعاية ومسانده من الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية عبر هيئات الإتحاد الرسمية والمتمثلة في الهيئة العامة والهيئة الإدارية والهيئة التنفيذية والمكتب التنفيذي ولجانه. وقد أصبح المرسوم الرئاسي بمثابة إعلان ولادة الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية وشكل كيانا مدافعا عن حقوق ومصالح الهيئات المحلية واطارا لتكتل الهيئات ومظلة يمثلها على كافة الأصعدة الوطنية، الإقليمية والدولية، يكمن دور الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية في تعزيز الروابط والعلاقات الثنائية بين الهيئات المحلية ونظيراتها الدولية، كما يعمل على تمثيل الهيئات المحلية والدفاع عنها باستخدام كافة وسائل وأدوات الضغط والمناصرة على السلطات المركزية والتشريعية ومزودي الخدمات لمساعدة الهيئات المحلية وإنصافها. إضافة إلى دوره في تطوير أداء الهيئات المحلية من خلال تسهيل تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها لمساعدتها في مجالات معينة تساهم في تطوير أداء موظفيها. وان من ضمن أهدافه: -

- المساهمة في تطوير أداء الهيئات المحلية من خلال تسهيل تبادل الخبرات فيما بينها.
- المساهمة في تنسيق موقف الهيئات المحلية تجاه علاقتها بالسلطة المركزية.
- مساعدة الهيئات المحلية في مجالات تساهم في تطوير أداء عامليها، وذلك بتوفير التدريب المناسب لهم في مجالات إدارية وفنية حديثة.

علاوة على أن رسالة الاتحاد والمتمثلة في أن ***"الاتحاد المؤسسة الرسمية التي تمثل الهيئات المحلية وتعمل معها ومن أجلها لتوحيدها وتمثيلها والدفاع عنها ودعم أعضائها لتمكينهم وتطويرهم وتحقيق استقلاليتهم وتعمل وفق أسس مبادئ الحكم المحلي الرشيد الذي يقوم على أساس مشاركة المواطنين في الحكم المحلي"*** . وما ذاك الا لقناعة الاتحاد بأن "الحكم الرشيد" هو ديناميكية الهيئات المحلية وشرعية وجودها وان استقرارها وقدرتها على تحقيق الأهداف السامية لمجتمعاتها المحلية لا يمكن ان يتحقق في غياب تلك الديناميكية. ولم يتوقف الاتحاد عند ذلك بل جاء ليؤكد في رؤيته على ان ***"الاتحاد مؤسسة مهنية، مستقلة، تقوم على عضوية الهيئات المحلية الفلسطينية وتلعب دوراً هاماً وبناءً في تطوير الهيئات المحلية وتوحيد صفوفها وتمثيلها والدفاع عن مصالحها بطريقة مهنية فعالة"*** . جامعا بذلك ما بين الحكم الرشيد والتطوير عبر اتحاد يتسم بالمهنية والاستقلالية، مما يعزز دوره في تحقيق ما تصبو اليه كافة الأطراف ذات العلاقة مجتمعة سواء المواطنين او الجهات الرقابية او الحكومة المركزية وغيرها الكثير.

دوافع ومحفزات الاتحاد لتقديم الورقة للمؤتمر

وتأتي ورقة عمل الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية والمقدمة لمؤتمر هيئة مكافحة الفساد الدولي الرابع /2022 لتسلط الضوء على الجهود الحثيثة التي يلعبها الاتحاد في تعزيز الحكم الرشيد للهيئات المحلية، لكون ان الحكم الرشيد هو البوصلة الحقيقية لرضى المواطن ودفعه لاحتضان هيئته المحلية والدفاع عن مصالحها ودعم تطورها واستقرارها. وقد شكل قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 لبنه أساسية في تحقيق الحكم الرشيد وبما يتسق وينسجم مع مكانة الهيئات المحلية ودورها آنذاك أي قبل 25 عاما، الا ان هذا القانون اليوم بحاجه الى الكثير من التطوير ليكون منسجما ومحاكيا لواقع الهيئات المحلية اليوم وما تنوء به من اعمال وليلبي قواعد واسس وديناميكية الحكم الرشيد بمختلف جوانبها.

جاءت الورقة لتؤكد الى جميع الأطراف ذات العلاقة من مؤسسات رقابية ومؤسسات المجتمع المدني على أن تحصين بيئة عمل الهيئات وجعلها مستجيبة للمساءلة المجتمعية عبر رفع وعي العاملين فيها وقيادة ادارتها ومسؤولية مواطنيها في تعزيز المسائلة والممارسات الفضلى الرامية الى مكافحة الفساد بحاجة ماسة الى إطار ناظم لمؤشرات الحكم الرشيد وأدوات لقياس النزاهة والشفافية بموضوعية وحياد وهذا ما تسعى هذه الورقة الى ابرازه امام مؤتمركم.

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية تبني ويتبنى الحكم الرشيد

لقد أسس الاتحاد الى ديناميكية الحكم الرشيد عبر نظامه الداخلي المنشور، لقناعته بانها الرسالة الأسمى التي يجب ان يحملها وان دوره في ترسيخ الأهداف التي يجب ان تنتج عنه لصالح مواطني الهيئات المحلية هي الغاية المثلى لإنجازاته واستنادا الى المرسوم الرئاسي بتبني خطة 2030(2015) واستنادا الى ما جاء في قرار مجلس الوزراء الفلسطيني عام 2017 بتبني فلسطين لأهداف التنمية المستدامة والتي شكلت بمجملها أسس وقواعد للحكم الرشيد ومخرجاته الواقعية بدء من القضاء على الفقر مرورا ب" جعل المدن (والمجتمعات) البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة" وانتهاء بمجتمعات سلمية من اجل التنمية وعبر مؤسسات فعالة في جميع المستويات . وان السعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة هي الضمانة الحقيقة لتحقيق الحكم الرشيد وقطع الاتصال والتواصل ما بين الهيئات المحلية وهيئة مكافحة الفساد بشكل مطلق. ولذلك قام الاتحاد بتقديم مسودة مقترح مشروع لتوطين اهداف التنمية المستدامة 2030 من اجل ضمان تحقيقها وفق منهجية واضحة وبيئة محفزة منسجمة مع الحالة والواقع الفلسطيني وأصبح عضوا في اللجنة

الوطنية لتوطين مؤشرات اهداف التنمية المستدامة وعضوا في الفريق الوطني للهدف رقم 11 الذي يركز على جوانب إدارة المدن وعضوا في اللجنة القطاعية لقطاع الحكم المحلي ولجانها الفرعية وعضوا في اللجان الخاصة بتعديل الأنظمة والقوانين.

ونتج عن عضويته في اللجان الخاصة بتعديل الأنظمة والقوانين ان كانت له بصمات وأثر واضح في تعديلها ويمكن الإشارة هنا الى نماذج حيه يعتبرها الاتحاد الفلسطيني قصة نجاح يستحق ان يفخر بها ومنها: -

1- تعديل نظام رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية لكون ان النظام الأصلي قد أدى الى تعدد الصلاحيات والمسؤوليات في الهيئات المحلية وأدى الى انتقاص من مكانتها الاعتبارية كمؤسسة مستقلة وسلبها قدرتها على الابداع والتميز وتحرير الفكر بمحور الخروج من الصندوق.
2- المشاركة الفاعلة والبناءة لصالح الهيئات المحلية ومؤسساتها عبر المساهمة في إعادة صياغة مشروع نظام ضريبة المعارف مكرسا مكانة الهيئات المحلية ودورها في ترسيخ قواعد البنية التحتية للمسيرة التعليمية والتربوية وذلك حفاظا على مكانه الهيئات المحلية في مسيراتها لإدارة إيرادات المعارف بما يخدم مصلحة المواطنين وحقوق دافعي الضرائب.
3- وحرصا من الاتحاد على ان يكون مناره ومثالا يحتذى لأعضائه من الهيئات المحلية قام الاتحاد بإعداد دليل الحوكمة لهيئات الاتحاد كأساس لتحقيق أفضل معايير الحوكمة الرشيدة لتعزيز ثقة الأعضاء بمظلتهم وغطائهم التشريعي. حيث شكل الدليل أداة مساندة لرئيس الاتحاد وأعضاء هيئته التنفيذية والإدارية للقيام بواجبهم بصورة منهجية ومنظمة على أسس مهنية وإدارية سليمة بما يحقق مبادئ الحكم الرشيد للاتحاد والمتمثلة في الانصاف والشفافية والمساءلة والمسؤولية. مما أدى الى تحفيز العديد من الاتحادات والاجسام المشابهة الى عقد اتفاقيات معه وقبوله في عضوية العديد منها.
4- ومن باب العدل والانصاف ولكي لا يطغى جانب على اخر حفز ودعم وساند الاتحاد كافة الأطراف ذات العلاقة على اصدار "مدونة السلوك لموظفي الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة " والتي ستشكل أساسا للالتزام بمبادئ الانصاف والشفافية والمسائلة في عمل الهيئات المحلية وحماية حقيقية لها. والمتوقع إقرارها من قبل مجلس الوزراء خلال الأيام القادمة.

ان الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية يعلم علم اليقين ويدرك تماما بان الطريق ما زالت في بدايتها وان ما تم إنجازه لا يحقق الا الجزء اليسير من رؤيته لتطوير قطاع الحكم المحلي لكونه قطاع أساسي في عملية بناء الدولة الفلسطينية وان الدرب طويل وما يجب ان يحققه الاتحاد لا يقف عند ما وصل اليه وانه لن يصل الى ما يريد دون الاستفادة من تجارب الاخرين ودون عقد تحالفات مع الجهات المختصة والفاعلة في "الحكم الرشيد" وجوانبه فوقع الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية اتفاقية تضم الاتحاد الأوروبي والتعاون البلجيكي والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني للأعوام 2021-2025 تضمن تعزيز دور هيئات الحكم المحلي في تقديم الخدمات والمساهمة في التنمية المحلية التشاركية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي .

<u>دور الاتحاد في مأسسة بيئة حقيقية للحكم الرشيد في الهيئات المحلية</u>

رغم الاهتمام الكبير من قبل الحكومة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الرقابية وغيرها بالعمل على تحقيق "الحكم الرشيد" الا انها لم تتوحد على تعريف للحكم الرشيد موحد للمفهوم وحيث اننا اليوم في عرينكم فانه لا يحق لنا الا الاستشهاد بتعريفكم والذي

هو الأقرب والأدق والمنسجم مع جوهر فكرنا وفلسفتنا حيث عرفته هيئة مكافحة الفساد " أسلوب لممارسة السلطة، مبني على العدالة والأمانة والشفافية ، يهدف الى تسيير موارد الدولة المختلفة لتحقيق التنمية على كافة الأصعدة السياسية ، والاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية " . وإننا في هذا المقام نطالب ونناشد الحكومة الفلسطينية بكافة أذرعها الى العمل على إيجاد تشريع منظم الى بيئة الحكم الرشيد وقواعده حرصا على المصلحة العامة، وأن لا تترك الحكومة الفلسطينية هذا الجانب الأساسي لقواعد إدارة الحكم الرشيد لتنظم من قبل أطراف أخرى بشكل مطلق، لكون ان الدور المناط بالمؤسسات الاخرى يجب ان ينحصر في الرقابة وان يخرج نطاق عملها عن الجانب التشريعي والمؤسسي بشكل كامل. وان ورود المصطلح "الحكم الرشيد" في بعض التشريعات كما هو الحال في قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2017 بنظام رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية وبقرار بقانون رقم (5) لسنة 2016 بشأن المدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة لا يحقق الغرض ولا يفي بما هو منشود. ورغم ان تلك التشريعات قد صدرت منذ سنوات الا انه لم تصدر سياسات تنظم بيئة الحكم الرشيد ومضمونه. ان أسلوب ممارسة السلطة لتحقيق "الحكم الرشيد" بحاجة الى بيئة ناظمة لأسلوب ممارسة السلطة والتي لا تبدأ بمجرد اعلان لجنة الانتخابات المركزية لنتائج الانتخابات بل يجب ان يسبقها العديد من الاعمال التي تؤدي الى تحصين الحكم الرشيد والممارسات الفضلى والتي ستؤول الى الفائزين في الانتخابات والذين سيتولون سلطة إدارة الهيئات المحلية وهو الجانب الذي يجب ان تجتمع وتتوحد عليه كافة الاطياف لرفع مناعة الفائزين التنظيمية والتشريعية عبر تعديل تشريعي وسياساتي يحقق الوصول الى الحكم الرشيد. ويطالب ويوصي الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية بناء على ذلك تحقيق العناصر الاتية: -

تنظيم موعد الانتخابات للهيئات المحلية وبشكل دوري ومنتظم لكون ذلك سيؤدي وسيحقق النتائج الاتية وبتزامن مع نشاطات إضافية من قبل وزارة الحكم المحلي واتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية وان يستهدف انتظام ودورية الانتخابات المحلية: -
وجود فترة انتقالية تجمع مجلس الهيئة المحلية السابق مع المجلس الجديد المنتخب.
تشكيل لجان المجلس ومصادقة وزارة الحكم المحلي على اللجنة المالية ومنح أعضاء كل لجنة تدريب إضافي ومركز حول موضوع اللجنة وتنظيم برامج انتخابية لصقل خبرات القادة الجدد وبما يشمل الإطار القانوني الناظم للعمل البلدي والجوانب الإدارية والمالية والفنية ومعايير النزاهة والشفافية وما يؤدي الى "الحكم الرشيد". منح المجلس الجديد الفترة اللازمة لدراسة وتقييم الهيئة ومنحه فتره مناسبة لبلورة موقف حول تقرير الاستلام والتسليم وأدوات قياسه والتأكد من فحواه وموضوعيته.
إقرار وزارة الحكم المحلي للجنة المالية الجديدة بشكل يتزامن مع انتهاء الفترة الانتقالية.
إقرار وزارة الحكم المحلي للموازنات باعتبارها خطة عمل للمجالس ومنع تحميل احداث سابقة للمجلس الحديث ودراسة إمكانية ان تتزامن تلك الفترة مع رقابة الجهات الرقابية حتى تتولد قناعة أكبر بمحضر الاستلام والتسليم. وان من شان ذلك ان يحدد بشكل دقيق المسؤولية والتبعات عن كل فترة وبما ينسجم مع الحوكمة والمسائلة المجتمعية في نطاق الحكم الرشيد.

<u>منظومة رقابية موحده تدعم وتساند الحكم الرشيد: -</u>

تتمثل تلك المنظومة في أربعة أجهزة رقابية على الأقل وتتمثل في 1-رقابة وزارة الحكم المحلي. 2-رقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية. 3-المدقق المستقل. 4-الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية تمارس اعمال الرقابة على الهيئات المحلية وخاصة الهيئات المحلية المصنفة (أ) و (ب) علاوة على الرقابة الشعبية (المساءلة المجتمعية) ورقابة الممول أحيانا. وما زالت هيئة مكافحة الفساد

تتلقى شكاوى وبلاغات نسبتها اضعاف ما ترصده الأجهزة الرقابية مما يؤكد بأن الإشكالية تتجسد في غياب البيئة الموحدة للحكم الرشيد. وتمارس الأجهزة الأربعة عملها وفقا للقانون أو التعليمات حيث نصت المادة رقم (35) من قانون الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 1997 وتعديلاته على: أ-للوزير تشكيل لجان رقابة وتفتيش تقوم في أي وقت بإجراء أعمال الرقابة على جميع معاملات الهيئة المحلية المالية والإدارية والقانونية والتنظيمية والتأكد من مطابقة هذه المعاملات للقوانين والأنظمة، وعلى رئيس الهيئة المحلية تقديم جميع التسهيلات اللازمة للقيام بهذه المهام. أما رقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية فينظمها قانون رقم (15) لسنة 2004 وتعديلاته بموجب قرار بقانون رقم (18) لسنة 2017 والذي نص في المادة رقم (3/1) بأن ديوان الرقابة المالية والإدارية هو جهاز الرقابة الأعلى في فلسطين ووفقا لأحكام المادة رقم (9) ولا سيما الفقرة (ي) فان هيئات الحكم المحلي خاضعة لرقابة الديوان امتثالا وماليا وأداء. بينما نجد ان الرقابة الشعبية والرقابة الداخلية تنظم بموجب تعليمات وسياسات صادرة عن وزارة الحكم المحلي. ان تعدد الجهات الرقابية وتعدد مؤسساتها قد يكون عاملا من عوامل عدم تحقيق الحكم الرشيد. أن النظام الموحد في الرقابة قد اثبت نجاعة ونجاح في تحقيق الحكم الرشيد لكونه منظومة متكاملة تشمل الرقابة والمتابعة والمحاسبة وتقديم التوصيات للحكومة لتعديل التشريعات استجابة لتطورات العصر. ويسعى الاتحاد الفلسطيني مع الأطراف ذات العلاقة وبالشراكة مع الممولين الى بناء قواعد واسس الرقابة الجيدة والممارسات الفضلى لتشكل حماية حقيقة لحقوق الهيئات المحلية ومواطنيها.

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية أسس وحدة الدعم الفني والقانوني

جاء تأسيس وحدة الدعم الفني والقانوني في الاتحاد الفلسطيني عام 2019 استنادا الى الرؤية العميقة والمستنيرة للجنة التنفيذية في الاتحاد، بأن يتوجب ان يضطلع الاتحاد بمسؤولية مساعده الهيئات المحلية في تذليل العقبات والتحديات وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه معظم الهيئات المحلية خلال عملها وتلبية لاحتياجات المواطنين، ويعد تعزيز قدرات الهيئات المحلية والمساهمة في إقامة مؤسسات حكم محلي تتميز بقدر أكبر من الاستجابة والمساءلة والشفافية من الأولويات الرئيسية للاتحاد تعزيزا للحكم الرشيد. فشكلت وحدة "الدعم الفني والقانوني" في الاتحاد ذراع تنفيذي يسعى إلى تحقيق الهدف الثاني من أهداف الاتحاد الاستراتيجية "الارتقاء بمستوى قدرات الهيئات المحلية"، وكذراع إصلاحي يسعى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث "الضغط والمناصرة والدفاع عن مصالح الهيئات المحلية."

ان إدارة الاتحاد قد حددت أهدافا لوحدة الدعم الفني تمثلت في:

1- تقديم الدعم الفني للهيئات المحلية وتحسين قدرات موظفيها في الجوانب القانونية والتخطيطية والهندسية والإدارية والمالية والاتصالات والسياسة.
2- تعزيز استجابة الهيئات المحلية لاحتياجات المواطنين من خلال توفير خدمات عامة محسّنة وقائمة على الاحتياجات.
3- توفير منصات التعلم المختلفة والفرص وتبادل الخبرات للتعلم من الأقران وتطوير القدرات.
4- قيادة عمليات مراجعة السياسات والتشريعات والحوار مع الأطراف المعنية في الحكومة.
5- مساندة الهيئات المحلية في قيادة عملية التنمية الاقتصادية المحلية (LED) ودعم تنفيذ مبادراتها ومشاريعها.

6- تقديم المشورة والنصح والاسناد للهيئات المحلية عبر توفير منصة عملية للإجابة على الاستفسارات والاحتياجات العامة الواردة من الهيئات المحلية.

وتخصص وحدة الدعم الفني والقانوني جزءًا من عملها بالتركيز على مساندة المجالس القروية الواقعة في المناطق المسماة "ج" من خلال تزويدها بالدعم الفني اللازم عبر برنامج "منصات تبادل الخبرات" في المراحل الأولى من إنشاء هذه الوحدة، وعبر وحدات فنية متخصصة في الجوانب القانونية والإدارية والمالية والتخطيطية والهندسية في مراحل الوحدة المتقدمة.

وعلى سبيل التدليل لا الحصر، يتمحور عمل وحدة الدعم الفني والقانوني في حول:

دعم وتطوير برامج التمكين المصممة لخلق الظروف المواتية للمرأة للحصول على مزيد من المساواة في الوصول إلى عملية صنع القرار على المستوى المحلي.

تأسيس وتطوير الوحدة لدعم الهيئات المحلية بشكل عام والهيئات المحلية في المناطق المسماة "ج" على وجه الخصوص. وعبر تصميم وتنفيذ برامج بناء قدرات للهيئات المحلية.

دعم الهيئات المحلية في تنفيذ مبادرات التنمية التي تهدف إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وخلق بيئة استثمارية جذابة من خلال خطط التنمية الاقتصادية المحلية.

تنسيق وإدارة منصات تبادل الخبرات بالتعاون الوثيق مع الشركاء من خلال خلق بيئة تعليمية تعتمد على تبادل المعرفة والخبرة والتقنيات والمهارات اللازمة بين أعضاء المنصات مع التركيز على الجوانب التي تساند وتدعم الهيئات المحلية في الحكم الرشيد.

دعم الهيئات المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة(SDGs) ونظرا لأهمية الهدف رقم (11) المتعلق بجعل المدن والمجتمعات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة وما ينبثق عنه من اهداف فرعية ترسخ قواعد واسس الحكم الرشيد فقد شارك الاتحاد بعضوية اللجان في الفريق الوطني المشكل من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني.

وقد عالجت الوحدة كافة القضايا والمشاكل التي عرضت عليها في الجوانب القانونية والإدارية بمهنية وشفافية وعززت مكانة الراي القانوني المنبثق من التشريعات التي تحكم عمل الهيئات المحلية وخاصة المتعلقة بالجوانب الحيوية والتي ما زالت الهيئات المحلية تعاني من مشاكل في تطبيقها كقانون الشراء ونظام موظفي الهيئات المحلية وترسيخ قواعد الحوكمة والمساءلة المجتمعية وحق النشر وحق المواطن بالحصول على المعلومة ومنع تضارب المصالح وغيرها العديد والكثير من القواعد المعززة للحكم الرشيد.

وقد تم تطوير ورفد وحدة الدعم الفني والقانوني من قبل الاتحاد بعد ان لامس الاتحاد الأثر الحقيقة للوحدة وقدرتها على احداث فارق لخدمة الهيئات المحلية وتم رفدها بالعديد من الاختصاصات حتى أضحى الهيكل التنظيمي للوحدة على النحو الاتي: -

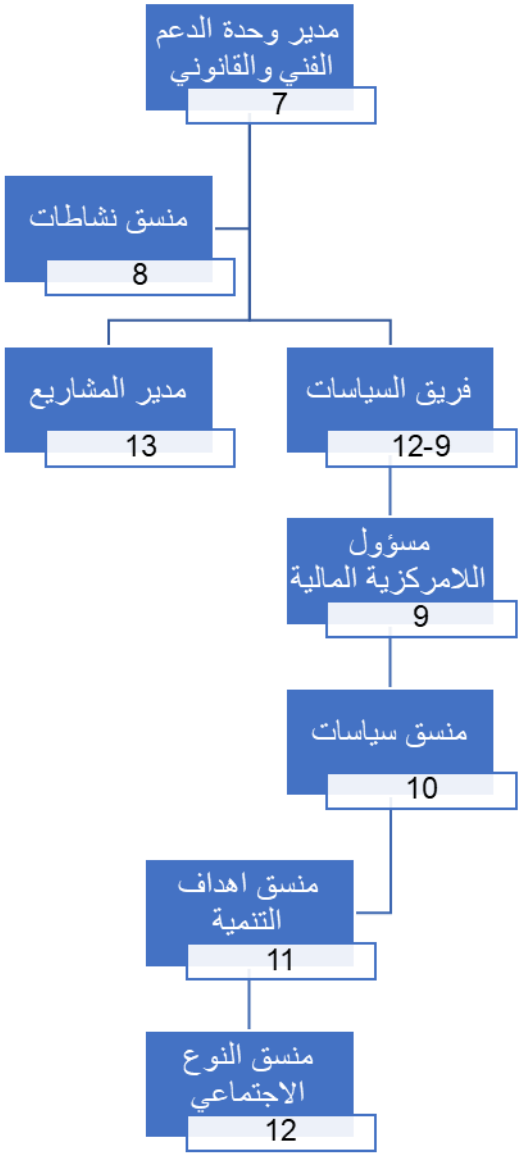

ولم تقف إنجازات وحدة الدعم الفني والقانوني عند ذلك بل واستجابة لأهداف التنمية المستدامة ولتعليمات الحكومة الفلسطينية وتبنيها لأهداف الاستدامة بإشغاله العضوية في اللجان الرسمية:

-

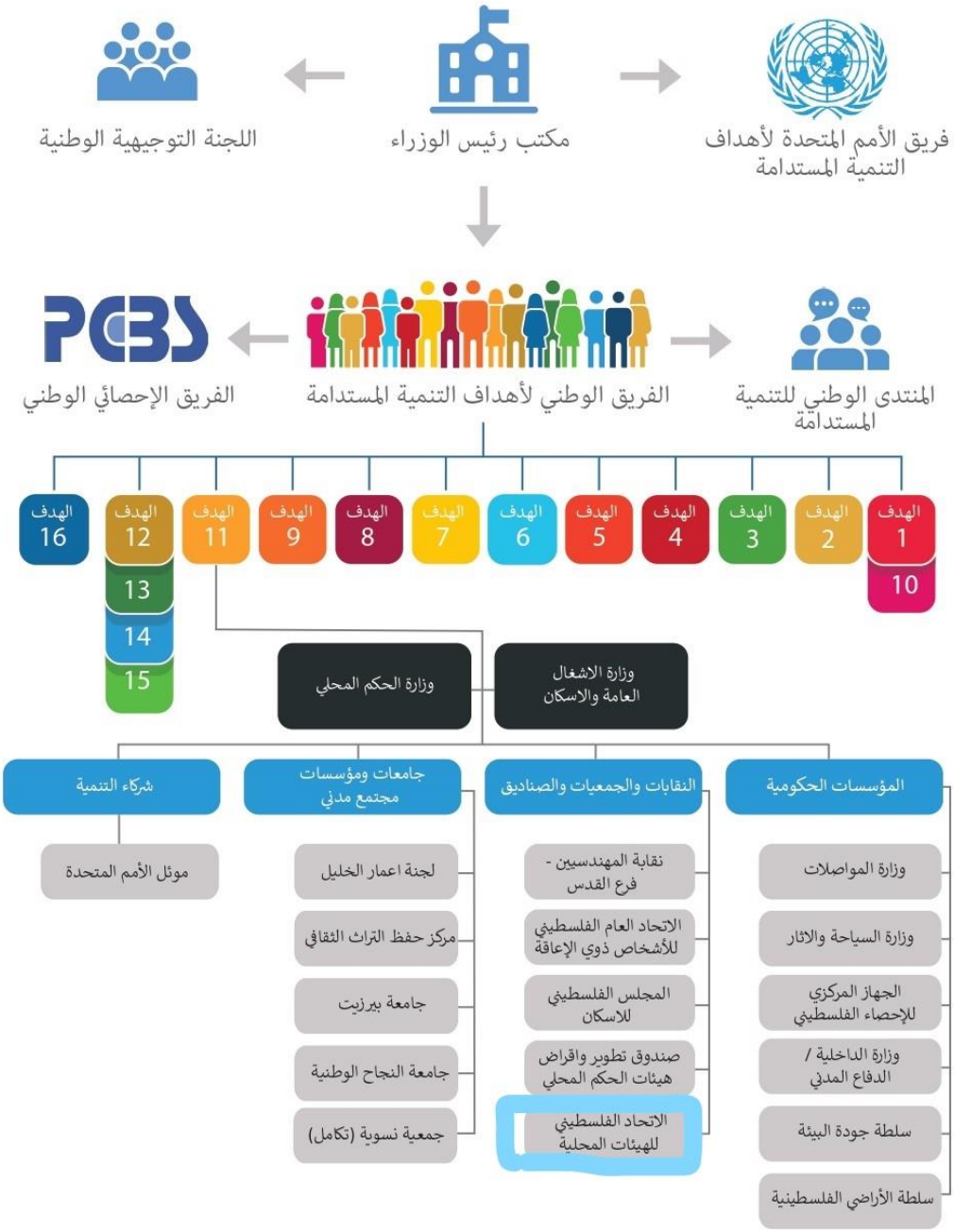

بل شكل الاتحاد جسما متكاملا يعمل على تحقيق ثلاثة جوانب أساسية في موضوع اهداف التنمية المستدامة وهي: -

1- التوعية بأهداف التنمية المستدامة. 2- توطين الأهداف والمساعدة في تحقيقها. 3- الرقابة على التنفيذ.

ان النمو المطرد في وحدة الدعم الفني والقانوني نوعا وكما دفع الاتحاد الفلسطيني الى توسيع نطاق الوحدة حيث تم إضافة مهمة إضافة للوحدة " اللامركزية المالية" لتنسجم مع السياسة الحضرية الوطنية لدولة فلسطين والتي جاءت بإطار " نحو تنمية حضرية مستدامة تمكن السيادة والمنعة والصمود للتجمعات والمدن الفلسطينية" فأصدرت وزارة الحكم المحلي تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة – التقرير الوطني لدولة فلسطين والذي اقر بأن التنفيذ الفعال لهيكل الحوكمة يتم عبر التحول الى اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية والإقليمية من تولي مسؤولياتها الموكلة اليها وذلك عبر تطوير أطر عمل قانونية وسياساتية لتحسين قدرات الهيئات المحلية على تنفيذ السياسات الحضرية .

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية الراعي واللاعب الأساسي في تطوير قادة العمل في الهيئات المحلية

نظرا لقناعة الاتحاد بالدور الهام والفاعل لموظفي الهيئات المحلية وتنفيذا للهدف الاستراتيجي الثاني للاتحاد المتمثل بالارتقاء بمستوى قدرات هيئات الحكم المحلي لتقديم خدمات افضل للمواطنين وذلك عبر مساندة العمل على مراجعة الأنظمة الداخلية والإجراءات التي تطبقها هيئات الحكم المحلي وتطويرها وانشاء لجان قطاعية ضمن الهيئة الإدارية للاتحاد لإسناد هيئات الحكم المحلي ، فقد حرص الاتحاد على العمل بمهنية وموضوعية مع موظفي الهيئات المحلية عبر تطويرهم وتزويدهم بكل ما هو جديد وما من شأنه ان يحقق "الحكم الرشيد" في هيئاتهم وذلك عبر تشكيل خمس منصات لتبادل الخبرات وتطوير المهارات وهي على النحو الاتي :-

- منصة العلاقات العامة ومنصة الابداع والابتكار ومنصة المجالس القروية ولن نتطرق لتلك المنصات لكونها خارج إطار الموضوع.
- **منصة الهندسة والتخطيط (التخطيط العمراني):** ان الفساد بمظاهره واشكاله المختلفة ظاهرة خطيرة، ومعوق اساسي من معوقات التنمية لما لها من انعكاسات سلبية بالغة الأثر على الاداء المؤسسي والاداري والخدمي والمالي في اجهزة الهيئات المحلية. ولعل أخطر اعراض ومظاهر الفساد تلك التي تصيب اجهزة التخطيط الحضري وتنظيم وادارة المدن ومرافق الخدمات وذلك لانعكاساتها المباشرة على حياة المواطن وعلى نوعية معيشته وادائه في النشاط الاقتصادي. فحرص الاتحاد على تعزيز العمل في هذه المنصة كون ان ادارتها بمهنية وحرفية تدعم التنمية وتحد من مظاهر الفساد العمراني وعمل في هذا الجانب ضمن محورين أساسيين فالأول عبر عقد ورش عمل لمناقشة مسودة دراسة "تشريعات التنظيم والبناء وحقوق الهيئات المحلية" وإدارة المشاريع ونظم المعلومات الجغرافية والمنظومة التشريعية ذات العلاقة. وتركز المحور الثاني على توعية الموظفين ذوي الاختصاص بأهداف التنمية المستدامة والتركيز على الهدف رقم (11) وتوطين الأهداف العالمية للتنمية المستدامة" وبما ينسجم مع الحالة الفلسطينية.
- **منصة المالية:** لقد أولى الاتحاد الفلسطيني عناية خاصة للمنصة المالية عبر اختيار أفضل الكفاءات في الوطن في التدريب وبناء برامج وأدوات تحصن الجبهات الداخلية للهيئات المحلية وتحد ان لم تمنع إمكانيات خرق القانون وتجاوزه وقد شكلت المنصة مدرسة فكرية متطورة في تحديد اليات وأدوات حماية المال العام وقد انعكست تلك الاليات والأدوات على النظام المالي للهيئات المحلية ولا يرى الاتحاد بأن الأمور قد احكمت وانما يؤكد بان هناك مسار طويل يجب العمل به لاستكمال ما يطمح اليه. وفلسفة المنصة المالية للاتحاد تطورت باتجاهات مختلفة ومتعددة بحث تشمل كافة العلوم المالية والتشريعات الناظمة وتبال الخبرات وعرض أفضل التجارب والممارسات والتي من شأنها ان تدعم الحكم الرشيد في الهيئات المحلية.

- **تدريب وتطوير مهارات رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلي** :- اضحى دعوة رؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية الى يوم تدريبي على اثر فوزهم في الانتخابات امرا تقليديا قد لا يحقق الأهداف الحقيقة للتدريب فعمل الاتحاد بالشراكة مع ذوي العلاقة على تطوير برامج التطوير الى ان قطع مرحلة علمية مدروسة ومحكمة عبر اعداد برنامج مشترك ما بين الاتحاد ووزارة الحكم المحلي وتنفيذ المدرسة الوطنية للإدارة وبتمويل التعاون الألماني الى تنفيذ برنامج ارشادي وتوعوي لرؤساء وأعضاء الهيئات المحلية، لتزويدهم بالمهارات اللازمة وخاصة المتعلقة بالقيادة وإدارة المشاريع واكسابهم المعرفة الشاملة في كافة جوانب العمل البلدي وخاصة الاطار القانوني والشؤون المالية والجوانب المتعلقة بالتخطيط الحضري والتي من شانها ان تحقق "الحكم الرشيد" وتحقق الكفاءة والفاعلية في إدارة هيئاتهم المحلية . علما بأن الاتحاد الفلسطيني قد قام وشارك وعمل على برامج تدريبية سابقا خلال الانتخابات السابقة الا ان الاتحاد ينظر الى التجربة الحالية بشكل استثنائي لكونه على قناعه بانه قد تم إنجازها عبر مشاركة كفاءات وقدرات عالية قادرة على احداث التغيير وقادرة على احداث الأثر المطلوب مما سيشكل قصة نجاح حقيقية للاتحاد تضاف الى إنجازاته.

وقبل الختام فان عضوية رئيس الاتحاد في مجلس إدارة صندوق تطوير واقراض الهيئات المحلية قد عزز دور الاتحاد في بلورة الخطة الاستراتيجية للصندوق ومخرجاتها التنفيذية وبالأخص تلك المتعلقة ببرامج التدريب لموظفي الهيئات المحلية والتي عززت قدراتهم وحفزت لديهم الابداع وسلحتهم بالإمكانيات المعلوماتية والثقافة التنظيمية في إدارة الهيئات المحلية ووضع القواعد والاسس لتعزيز الحوكمة والشفافية والحكم الرشيد. كما ان تحسين وتنظيم العمل بشكل يعكس الحكم الرشيد ويفعل المشاركة والمساءلة المجتمعية هي احدى اهداف اللجنة القطاعية لقطاع الحكم المحلي التي يشغل الاتحاد عضويتها وعضوية كافة اللجان القطاعية. كما ان مشاركة الاتحاد في صياغة برنامج اصلاح قطاع الحكم المحلي الممول من قبل المؤسسة الألمانية للتعاون الفني أدى الى بلورة اهداف الاتحاد بالعمل على تنفيذ برامج الحكم الرشيد في الهيئات المحلية والتي يتأمل الاتحاد ان تحقق نتائجها خلال السنوات القادمة.

وفي الختام ان الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية قد اخذا على عاتقه كمظلة للهيئات المحلية تحقيق اهداف الحكم الرشيد وان يجعل هيئة مكافحة الفساد خالية من ملفات الهيئات المحلية وبتظافر الجهود وتحالف كافة الأطراف سيتحقق ذلك قريبا .

النتائج والتوصيات

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية اخترق الحواجز وتخطى الصعاب وبذل الجهود من اجل فلسطين وهيئاتها المحلية ولتحقيق رؤيته ورسالته المبنيتان على "الحكم الرشيد " ومبادئه لكونه اسمي ما يمكن أن يحققه الاتحاد، ويسعى الاتحاد خلال خطته الاستراتيجية للأعوام 2023-2026 الى تفعيل مشاركته وتعزيزها بما يحاكي وينسجم مع قرارات القيادة الفلسطينية وحكومتها بتحقيق اهداف التنمية المستدامة مع إيلاء الهدف رقم (11) المتعلق بالحكم الرشيد ما يستحق من الاهتمام والعناية.

ان مكافحة الفساد في الهيئات المحلية يتطلب العمل سويا لبناء بيئة حاضنه وممكنة للحكم الرشيد وبمشاركة كافة الأطراف القانونية والحكومية ومؤسسات المجتمع المدني واتحاد الهيئات المحلية من اجل محاربته وتعزيز الحكم الرشيد.

المنظمة التشريعية للهيئات المحلية بحاجة الى تعديل وتطوير لكونها الأداة الاقدر على تحقيق الحكم الرشيد ومبادئه، وان الاتحاد الفلسطيني يؤكد على أهمية إعادة صياغة المنظومة التشريعية بما يحقق الحكم الرشيد ويقلل فرص الفساد وامكانياته.

التدريب والتطوير ورفع القدرات لقادة وموظفي الهيئات المحلية والذي تم من قبل الاتحاد الفلسطيني او بمشاركته قد ساهم بتحقيق اثار إيجابية وفاعلة في تحقيق الحكم الرشيد والاستثمار في تعزيز مبادئه.

معايير الحكم الرشيد معايير دستورية يجب ان تتولى إقرارها الحومة المركزية وليس أي أطراف أخرى وعلى ان ينحص دور مؤسسات المجتمع المدني في القياس والرقابة.

الكفاءة والفاعلية والممارسات الفضلى تدعم الفكر الوحدوي للرقابة على الهيئات المحلية وفق قواعد واسس علمية تحقق اهداف الرقابة الشاملة والحكم الرشيد. فالعمل على توحيد الهيئات الرقابية على الهيئات المحلية لكونها الممارسة الفضلى والتي أدت تضافر القوى لتعزيز الحكم الرشيد هي الغاية المنشودة من ناحية الادارة الحكيمة .

التجارب العالمية والدراسات العلمية اثبت قدرة ومكانة اتحادات البلديات على مساندة ومناصرة ودعم الحكومات المركزية والمحلية في تحقيق أهدافها وتحقيق برنامجها السياسي في الدولة. وان ادماج الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية في مشاريع التنمية ومشاريع تطوير الهيئات المحلية وبناء البيئة التنموية للهيئات المحلية بشكل فاعل يؤدي الى تحقيق الحكم الرشيد وأهدافه.

الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية ينظم ورشة بعنوان "دوائر الرقابة في هيئات الحكم المحلي"

نظم الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، بالتعاون مع برنامج الإصلاح في قطاع الحكم المحلي /GIZ ، ورشة عمل متخصصة بعنوان "دوائر الرقابة في هيئات الحكم المحلي في فلسطين"، بمشاركة وزارة الحكم المحلي وديوان الرقابة المالية والإدارية وحضور مجموعة كبيرة من رؤساء وأعضاء وطواقم البلديات الفلسطينية.

وافتتح المهندس موسى حديد رئيس الاتحاد ورشة العمل بالترحيب بالمشاركين بالورشة، مستعرضاً دور الاتحاد في تطوير قدرات الهيئات المحلية على مختلف الأصعدة، مشيراً إلى أن الاتحاد يعمل على تطوير برنامج متكامل من الدورات والورش التدريبية المتخصصة خلال المرحلة القادمة..

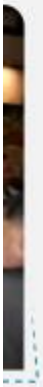

وأوضح مدير عام الادارة العامة للرقابة على وحدات الحكم المحلي في ديوان الرقابة المالية والإدارية السيد عمر ياسين، منهجية الديوان في الرقابة على الهيئات المحلية. وعرض مدير عام التوجيه والرقابة في وزارة الحكم المحلي رائد الشرباتي الدور الذي تلعبه وزارة الحكم المحلي في الرقابة على البلديات. واستعرض السيد ماهر الناطور، عضو مجلس بلدي رام الله والرئيس السابق لدائرة الرقابة في بلدية رام الله، مراحل إنشاء وتطور وحدة الرقابة الداخلية في بلدية رام الله، فيما استعرضت المراقبة المالية والإدارية في بلدية رام الله سهير عساف تجربة وحدة الرقابة في البلدية.

أهداف
التنمية المستدامة
11
مدن ومجتمعات
محلية مستدامة
إن دور الهيئات المحلية يتجاوز الهدف 11
الاسترشاد بخطة التنمية المستدامة يقود الهيئات
المحلية نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي والعدالة
الاجتماعية وسيادة القانون، وتوفير تعليم جيد وشامل
للجميع و رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة
للجميع، وخلق مجتمع قادر على الصمود والتنمية
APLA
info@apla.ps
الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities
WWW.APLA.PS

أهداف التنمية المستدامة
١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
يدعو هذا الهدف الهيئات المحلية إلى أن تصبح أكثر فعالية ومسؤولية أمام مواطنيها وجعلها أكثر استجابة لمجتمعاتها. وذلك من خلال الحد من جميع أشكال العنف، والفساد والرشوة بجميع أشكالهم، وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة، وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.
info@apla.ps
الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities
WWW.APLA.PS

أهداف
التنمية المستدامة
IV
عقد الشراكات
لتحقيق
الأهداف
يتعلق هذا الهدف بالحفاظ على سلامة الناس
والتأكد من أن الهيئات المحلية تعمل بفعالية ونزاهة.
يجب أن تلعب الضرائب المحلية وتوليد الإيرادات دورها
في تمويل التنمية المستدامة، على الصعيد المحلي
يمكن تطوير سياسات متماسكة للتصدي للتحديات
المتعددة للحد من الفقر والتنمية المستدامة.
info@apla.ps
الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية
Association of Palestinian Local Authorities
WWW.APLA.PS

أنظمة وقوانين

يكرّس اتحاد الهيئات المحلية جهوده ويخصص موارده بما يكفل العمل على مراجعة الأنظمة والقوانين والسياسات العامة، من خلال تطوير آلية ممنهجة لتقديم التغذية الراجعة حول السياسات والتشريعات المتعلقة بعمل هيئات الحكم المحلي.

1. مشروع نظام موظفي مجالس الخدمات المشتركة
2. نظام ضريبة التربية
3. مشروع نظام تنظيم مزارع الحيوانات والدواجن والطيور
4. مسودة شجرة الحسابات الموحدة والأدلة الخاصة بها وبإعداد الموازنة
5. مشروع قانون الاتصالات
6. ضريبة رخص المهن
7. تعليمات نظام موظفي الهيئات المحلية
8. تعليمان بشأن أسس ومعايير تخمين العقارات لغايات ضريبة الأبنية
9. مشروع نظام التعرفة للمياه والصرف الصحي
10. مشروع نظام ترخيص محطات شحن المركبات الكهربائية
11. مشروع نظام معدّل لنظام الأبنية والتنظيم في الهيئات المحلية

أوراق موقف

- إعداد ورقة موقف حول "الاضطلاع بحل أشكال التمييز واللامساواة في السياق الفلسطيني".
- إعداد ورقة موقف حول "التنمية المستدامة في ظل واقع فلسطيني هش"
- إعداد ورقة موقف حول "دور اتحاد الهيئات المحلية في توطين أهداف التنمية المستدامة محلياً".

أوراق منهجية

- إعداد ورقة توضح رؤية الاتحاد في العمل على تعميم منظور النوع الاجتماعي.
- المشاركة في بناء تصور حول رؤية الاتحاد في التنمية الاقتصادية المحلية.
- إعداد مقترح حول رؤية الاتحاد في توطين أهداف التنمية المستدامة.
- إعداد ورقة حول عقد الشراكات بين القطاع العام والخاص.